بسبب أعمال الاستهتار والرعونة

«الداخلية» بحثت تغليظ عقوبات المخالفات المرورية

الفريق محمود الدوسري مترئساً الاجتماع

عقد وكيل وزارة الداخلية الفريق محمود الدوسري اجتماعاً ضم مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات اللواء د. فهد الدوسري ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون العمليات اللواء جمال الصايغ ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور بالإنابة اللواء فهد الشويع، ووكيل وزارة الداخلية المساعد للشؤون القانونية والبحوث والدراسات بالإنابة العميد فراج الرسمان، ومدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالإنابة العميد توحيد الكندري. وذلك لمراجعة توصيات اللجنة 383/2017 والمتعلقة بمراجعة قانون المرور رقم 67 لسنة 76 ووضع تصور كامل ومقترح لقانون مرور جديد واتخاذ قرارات تساهم في حفظ الامن المروري على الطريق، كذلك تم خلال الاجتماع بحث تغليظ عقوبات للمخالفات المرورية نظراً لما يشهده الشارع من أعمال الاستهتار والرعونة في القيادة التي يقوم بها بعض قائدي المركبات مما يعرض حياتهم وحياة مستخدمي الطريق للخطر.

ودعا الفريق الدوسري الحضور إلى ضرورة وضع آلية عمل متكاملة الجوانب حتى يصدر القانون الجديد واضحاً وصريحاً، ويؤكد على أن حماية مستخدمي الطريق من أولويات عمل الأجهزة الأمنية المختصة.

وشدد الفريق الدوسري على ضرورة الإسراع في وضع تصور كامل لهذا القانون والتأكد من لائحته التنفيذية حتى يتم عرضه على السلطة التشريعية لإصدار القانون دون تأخير. وحضر الاجتماع مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية بالوكالة العقيد حقوقي بدر يعقوب بن نجم، ومدير إدارة تحقيق المخالفات بالإنابة في الإدارة العامة للمرور العقيد محمد نافع السعيدي ومدير متابعة شؤون مجلس الأمة بالإنابة العقيد ناصر المري، وأمين سر المجلس الأعلى للمرور رئيس قسم المكتب الفني بالإدارة العامة للمرور العقيد خالد العدواني.

رئيس الأركان يستقبل مستشار وزير الدفاع البريطاني لشؤون الشرق الأوسط

جانب من اللقاء

استقبل رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن محمد خالد الخضر ، بمكتبه صباح أمس، مستشار وزير الدفاع البريطاني لشؤون الشرق الأوسط الفريق السير جون لوريمير ، يرافقه سعادة سفير المملكة المتحدة الصديقة لدى البلاد السيد مايكل دافنبورت ، بمناسبة زيارته للبلاد .

حيث رحب الخضر بالضيف وتم خلال اللقاء مناقشة المواضيع ذات الإهتمام المشترك المتعلقة بالجوانب العسكرية ، مشيداً سعادته بعمق العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين والحرص على تعزيزها وتطويرها.

وحضر اللقاء معاون رئيس الأركان العامة لهيئة العمليات والخطط العميد الركن محمد عبدالله الكندري و الملحق العسكري البريطاني لدى البلاد العقيد طيار فينلى ماكلين.

وليد الطبطبائي يسأل وزير المالية عن عقود شركة النقل العام

وجه النائب وليد الطبطبائي سؤالا الى وزير المالية نايف الحجرف ، حول شركة النقل العام.

وجاء في السؤال: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) كشف مفصل بالآتي (عدد العقود الحكومية والخاصة، ومدة الالتزام وقيمة العقد، مع بيان قيمة الخسائر إن وجدت)، وذلك خلال العشر السنوات الماضية، مع بيان الأسباب.

(2) ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في شأن مخالفة نص المادة (198) و (211) من قانون الشركات خلال العشر السنوات الماضية؟

(3) ما الإجراءات المتخذة تجاه مخالفات جرد (الأدوات والمكينات) خلال العشر السنوات الماضية؟

(4) هل توجد وحدات شاغرة تملكها الشركة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بأسباب ومسوغات ذلك، ولما لم تقم الشركة بتأجيرها أو استثمارها طوال الفترة السابقة؟ يرجى تزويدي بأماكن الوحدات ومساحتها والقيمة الاستثمارية المتوقعة، ومدة الفترة الشاغرة.

(5) ما الإجراءات التي اتخذت في شأن تعديل هيكل ملكيتها في رأسمال الشركة التابعة لها؟

(6) ما الإجراءات التي اتخذت من أجل الحفاظ على الأموال المستثمرة في شركتها الزميلة؟ وهل الشركة تعمل في السوق الكويتي أم الخليجي؟

(7) ما سبب عدم العمل بالاستراتيجية لسنوات (2016 – 2020)؟ وما الشركة التي كانت مكلفة بإعدادها؟ ولماذا رفض مجلس الإدارة الاستراتيجية المعدة؟ يرجى تزويدي بالأسباب، وهل أعدت استراتيجية جديدة كما جاء في نص توصية مجلس الإدارة؟ وكم تقدر تكلفتها؟ وما الشركة التي أعدت الاستراتيجية الجديدة؟ وما المدة الزمنية؟ وهل اتخذت الوزارة أي إجراء؟

(8) ما سبب وجود أرصدة كبيرة من المواد الراكدة وبطيئة الحركة؟ ولماذا لم تستخدم في عمليات التشغيل أو التصرف فيها خلال العشر السنوات الماضية حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

(9) ما الإجراءات التي اتخذت في شأن المناقصة رقم (2015/12) من قبل الشركة أو الوزارة؟

(10) ما الإجراءات التي اتخذت في شأن الملاحظات على العقد (2009/22) الواردة في تقرير ديوان المحاسبة؟

(11) ما الإجراءات التي اتخذت في شأن ملاحظات تنفيذ العقد رقم (2015/120) الواردة في تقرير ديوان المحاسبة؟

وليد الطبطبائي

(12) ما الإجراءات التي اتخذت في شأن ملاحظات العقود مع وزارة التربية والعقد رقم (2016/41) الخاص بوزارة التعليم العالي؟

(13) ما سبب الانخفاض الحاد في عدد القوى العاملة الوطنية خلال الخمس السنوات الماضية؟ ولماذا لا تستقطب الشركة العمالة الوطنية؟ وهل توجد وظائف إشرافية شاغرة في الشركة؟ وكم يبلغ عدد العمالة الكويتية مقارنة بغير الكويتية؟

(14) ما الإجراءات التي اتخذت في شأن حفظ حقوق الشركة وشركاتها التابعة والزميلة؟

(15) ما الإجراءات التي اتخذت في شأن ملاحظات طرح وترسية مزايدتين رقم (2014/1) و (2015/33)؟

(16) ما الإجراءات التي اتخذت حول مخالفات نظام التحصيل الآلي؟ وكم يبلغ عدد الحافلات التي تمتلكها الشركة حالياً؟ وكم تقدر الحصة السوقية؟

(17) هل توجد قاعدة نظام بيانات للشركة؟ وما سبب تأخيرها؟

(18) ما الإجراءات التي اتخذت لتفادي الخسائر السنوية للشركة؟

(19) ما الاجراءات التي اتخذت في شأن عدم التزام الشركة بأحكام المادة رقم (52) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة؟

(20) هل توجد خطط لتطوير أسطول النقل البري والبحري وأماكن الانتظار؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة منها، وإذا كانت الإجابة بالنفي ما مسوغات ذلك؟

(21) السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

(22) ما إنجازات الشركة خلال الخمس السنوات الماضية؟

(23) ما خطط استقطاب الكفاءات العمالية الكويتية؟ وما سلم الرواتب الحالي؟

الحجرف يطالب الروضان الالتزام بالمدة الدستورية للرد على الأسئلة البرلمانية

مبارك الحجرف

طالب النائب مبارك الحجرف وزير التجارة خالد الروضان بضرورة الالتزام بالمدة الدستورية للإجابة عن الاسئلة التي وجهها إليه بخصوص عدد من الملفات في الوزارة ، مؤكداً ان الالتزام بالإجابة عن الاسئلة سيحدد طبيعة العلاقة بيننا .

وقال الحجرف في تصريح صحافي إن الوزير الروضان إذا بحث عن مخارج أخرى فإن ذلك لن يفيد ولن يعطينا إلا مؤشرا واحدا عن حقيقة ما يثار من تجاوزات وإخفاقات داخل وزارته ، مبينا أن الاسئلة تتعلق بقضايا أموال عامة وخُروقات إدارية ومالية وتخبطات في سياسة الوزارة أبسطها تدني مؤشرات الاصلاح التجاري وزيادة الواردات وتحسين بيئة الأعمال .

وأوضح أن المشاريع الصغيرة وقضايا الخدم خير دليل على عدم قدرة الوزير على إدارة كفة الوزارة ، ومن المهم جداً أن تكون وزارات الدولة وهيئاتها منسجمة لتطبيق استراتيجية واحدة على الأقل وهي محاربة الفساد كما بين سمو رئيس مجلس الوزراء.

ودعا الحجرف إلى السعي لتطبيق هذه الاستراتيجية التي كنا نأمل أن تكون استراتيجية تنموية وإصلاحية وأن تتركز الجهود على بناء الوطن وليس تنظيف أجهزة الدولة من الفساد والتلاعب بالأموال العامة.

وأكد أن هنالك ملفات أخرى يتم إعدادها وصلت إلينا من الكثير من المواطنين الشرفاء ممن عانوا من الترهل الاداري والتخبط المالي في وزارة التجارة وهيئاتها ، مبيناً أننا مازلنا نمد يد العون ونمنح الوزير فرصة كافية ودستورية لاصلاح الخلل كما نؤكد أننا لن نتخلى عن خياراتنا الدستورية في حماية أموال الشعب ومقدراته .

تتمات

أكد أنها لن

وأورد أن إيران ستواجه أقسى عقوبات في التاريخ في حال قررت أن تعود إلى برنامجها النووي، موضحا أن ثمة فرقا بين الشعب الممتعض من الفساد والنظام الذي لا يكف عن تقديم ملايين الدولارات للميليشيات في الخارج.

وأشار إلى أن تعامل النظام الإيراني مع المحتجين بالقتل والاعتقال والتعذيب، يظهر قدر الاستياء من السياسة المتبعة.

أشاد بدعم

، وخرقا صارخا لقرارات مجلس الأمن .

وأشاد سمو رئيس مجلس الوزراء خلال اجتماع مجلس الوزراء أمس الاثنين بعزم سمو الأمير على بذل المساعي الجادة لاستصدار قرار يوفر الحماية الدولية لأبناء الشعب الفلسطيني الشقيق من الممارسات القمعية التي يتعرضون لها ، وتقرير حقهم المشروع بإقامة دولتهم المستقلة، مؤكدا بأن هذه المواقف والجهود التي يقوم بها صاحب السمو الأمير تأتي استمراراً لسجل سموه الناصع في نصرة الحق الفلسطيني والقضايا العربية وقضايا العدل والسلام الدوليين .

استعرض مجلس الوزراء ما تداولته وسائل الإعلام المختلفة مؤخراً بشأن قيام جهات حكومية بتقديم مساعدات أو معونات مالية لمستحقيها بواسطة بعض أعضاء مجلس الأمة، مؤكداً بأن الحكومة تتعامل مع جميع أعضاء مجلس الأمة ، وفق ما رسمه الدستور والقانون، ومستنداً بأن التعاون المنشود يأتي في إطار التشريع والرقابة .

كما أكد مجلس الوزراء بأن تقديم العون والمساعدة للمواطنين سواء عن طريق الجهات الرسمية أو المؤسسات والهيئات الخيرية يتم وفقاً للآليات والقنوات والإجراءات والنظم المالية المعتمدة التي تكفل وصول المساعدات لمستحقيها بشكل مباشر وبصورة عادلة دون حاجة لأي وساطات، ولا تتضمن هذه الإجراءات أفضلية لمواطن على الآخر وإن كان نائباً في مجلس الأمة ، وهو نهج مميز يجسد صورة التكافل التي جبل عليها أبناء المجتمع الكويتي ، كان وسيظل قائماً بإذن الله وفضله .

أدان مجلس الوزراء بشدة جريمة إطلاق الصواريخ المستمرة على مدينة خميس مشيط بالمملكة العربية السعودية الشقيقة مؤخرا من قبل الميليشيات الحوثية ، والتي قامت قوات الدفاع الجوي السعودية باعتراضها ، مؤكدا على أن هذه الاعتداءات الآثمة من قبل الحوثيين التي تستهدف أمن واستقرار المملكة الشقيقة تبرهن على عدم جدية تلك الجماعة في الاستجابة إلى الجهود الدولية التي تسعى لإنهاء النزاع في اليمن ، كما أكد مجلس الوزراء وقوف دولة الكويت مع شقيقتها المملكة العربية السعودية وتأييدها ودعمها للإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها واستقرارها ، داعيا المولى عزوجل أن يحفظ المملكة وشعبها الشقيق من كل مكروه ويديم عليها نعمة الأمن والأمان في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز.

ومن جانب آخر ، أدان مجلس الوزراء التفجيرات الانتحارية التي وقعت في شمال بغداد بجمهورية العراق الشقيقة مؤخرا، والتي أدت إلى مقتل وإصابة عدد من الضحايا الأبرياء ، مؤكدا موقف دولة الكويت الثابت في رفض الإرهاب بكافة صوره وأشكاله ودوافعه .

كما أدان مجلس الوزراء العمل الإرهابي الذي أسفر عن استشهاد ضابط شرطة وإصابة قائد قوة الأمن المركزي في انفجار عبوة ناسفة في إحدى المدرعات الخاصة بالقوات المسلحة بسيناء ، مؤكدا وقوف دولة الكويت إلى جانب جمهورية مصر العربية الشقيقة ، وتأييدها لكل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها .

ثم أدان مجلس الوزراء حادث إطلاق النار الذي وقع داخل المدارس في سانتافي بولاية تكساس الأمريكية ، والذي أسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين ، مؤكدا بأن هذه الأعمال الإجرامية التي تستهدف أرواح الأبرياء الآمنين تتنافى مع كافة الشرائع والقيم الإنسانية والأديان السماوية ، مجددا موقف دولة الكويت الثابت في رفض الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وقوفها مع المجتمع الدولي لمحاربته وتجفيف منابعه .

كما عبر مجلس الوزراء عن بالغ تعازيه وخالص مواساته للرئيس ميغيل دياز كانيل - رئيس جمهورية كوبا الصديقة والشعب الكوبي بضحايا تحطم طائرة مدنية في هافانا مؤخرا والذي أسفر عن سقوط العشرات من الضحايا والمصابين ، راجيا لهم الرحمة وللمصابين سرعة الشفاء العاجل .

أدان افتتاح

وطالب المومني الدول كافة بدعم قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة والشرعية الدولية بشأن القدس والقضية الفلسطينية "لا أن تبادر بانتهاكها والتشجيع على استمرار الاحتلال والعنف والفوضى».

وطالب أيضا بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية لا سيما قرار مجلس الأمن رقم (478) الذي يطلب من جميع دول العالم الامتناع عن نقل سفاراتها لدى إسرائيل إلى القدس.

وأوضح بهذا الصدد أن القدس الشرقية "مدينة محتلة" بموجب قرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي وأن أي عبث أو مساس بالوضع القائم يعني "استفزازا لمشاعر المسلمين والمسيحيين في جميع أنحاء العالم».

وأضاف أن "هذه القرارات الفردية وأحادية الجانب وغير مسؤولة" مبينا دورها في ترسيخ العنف والفوضى في المنطقة وزيادة حجم التوتر في العالم أجمع وتشجيع إسرائيل على انتهاك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وجدد المومني التأكيد على الدعوة الأردنية نحو إطلاق جهود فاعلة لإعادة إحياء عملية السلام والشروع بمفاوضات حقيقية ضمن سقف زمني محدد مشددا على ضرورة تكاتف جهود المجتمع الدولي لحل الصراع على أساس حل الدولتين التي تضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة.

وكانت البارغواي قد افتتحت أمس سفارتها في مدينة القدس المحتلة وذلك بعد السفارة الأمريكية وسفارة غواتيمالا.

وقالت وسائل إعلام عبرية إن رئيس البارغواي هوراسيو كارتس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو افتتحا مقر السفارة بالقدس.

وعقبت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي على ذلك قائلة "إتخاذ هذا الاجراء الاستفزازي وغير المسؤول يعد انتهاكا صارخا ومتعمدا للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية ويأتي في سياق النهج التآمري الذي تسكله البارغواي سيرا على خطى الولايات المتحدة".

واضافت في بيان صحفي إن هذا "يهدف إلى ترسيخ الاحتلال العسكري واستكمال ضم مدينة القدس عاصمتنا المحتلة".

ودعت عشراوي رئيس البارغواي إلى التراجع عن القرار "غير الأخلاقي" واتخاذ خطوات جادة وفاعلة لمساءلة دولة الاحتلال ومحاسبتها على جرائمها وانتهاكاتها المتعمدة لحقوق الأنسان".

وقالت "يجب على البارغواي الوقوف إلى جانب العدالة والكرامة والعمل على تعزيز فرص السلام والاستقرار بدلا من تأجيج العنف وعدم الاستقرار في المنطقة وخارجها".

وناشدت عشراوي الدول الأعضاء بالجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز ودول العالم التي تحترم القانون الدولي و الإنساني وإرادة المجتمع الدولي لقطع علاقاتها مع الدول التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي وسياسته الأحادية".

«التشريعية»

المهلة المحددة من المجلس للبت في المقترحين هي أسبوعان فإن اللجنة التزاما بالوقت واستنادا للدستور والقانون رفضت المقترحين.

وأوضح الدلال أن "القاضي هو من يقرر مدة الحبس، وأن تحديد الفترة الزمنية بأقل من 12 شهرا لا يوجد لها ارتباط قانوني وبالتالي إذا كان هناك تخفيف عن المحبوس يكون باللجوء إلى النصوص الأخرى وشروط الإفراج مثل التنازل أو العفو عن طريق صاحب السمو.

وبين أن اللجنة بحثت خلال الاجتماع عددا من قوانين الإحالة والتي يتم بحثها من الجانب القانوني والدستوري ومن ثم إحالتها للجان المختصة.

وأضاف أن اللجنة وافقت في هذا الصدد من الناحية الدستورية ومن حيث المبدأ على اقتراح بقانون بتنظيم قانون الطيران المدني تمت علمًا بأن هناك مشروعًا بقانون مقدما من الحكومة بنفس الموضوع وسيتم إرسال المقترح إلى لجنة المرافق العامة مع الملاحظات على الصياغة لأن الموضوع مرتبط باتفاقيات دولية.

وأشار إلى الموافقة الدستورية على مقترح تنظيم التعليم العالي، ورفض مقترح تعديل قانون القوى العاملة بشأن تخفيض وتحديد التركيبة السكانية بتحديد نسبة للساكنين، لأن صياغته لم تكن دقيقة وفيها شبهة دستورية، وهناك فرق بين القوى العاملة والتركيبة السكانية وكلاهما ينظم بقانون منفصل.

وقال الدلال إن اللجنة وافقت على اقتراح متعلق بامتيازات لأبناء الكويتيات، وتمت الموافقة على اقتراح بمنح المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي علاوة أولاد، وكذلك مقترح مساواة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالكويتية المطلقة أو الأرملة في القرض الإسكاني، أما مقترح معالجة أوضاع المتزوجة من غير كويتي ففيه مخالفات دستورية ويعارض القوانين وتم رفضه.

وزاد الدلال أنه بشأن الاقتراح الخاص باتحاد القضاء وإشهاره وتنظيمه فقد وافقت عليه اللجنة من الناحية الدستورية وتم إحالته للجنة المختصة.

وبين أن اللجنة وافقت على اقتراح بتعديل قانون 61 لسنة 76 الخاص بالتأمينات الاجتماعية بشأن استحقاق المعاش التقاعدي بانتهاء خدمة المؤمن عليه بالوفاة واستعجاله بآلية معينة وأحيل إلى اللجنة المالية للاختصاص.

وأوضح الدلال أن التشريعية في اجتماعها أمس أنجزت قانونين من اختصاصها وأحالت 7 قوانين للجان المختصة، مطالبا اللجان الأخرى بإنجاز التشريعات التي انتهت منها اللجنة التشريعية وعددها يصل إلى 60 تشريعًا ما تزال موجودة في اللجان، مؤكدًا أن هذه التشريعات ستملأ جدول أعمال مجلس الأمة .

وأكد أن اللجنة أنجزت منذ دور الانعقاد السابق ما يقارب 80 تقريرا تمت إحالتها إلى اللجان المختصة، ولكن ما تم إدراجه على جدول أعمال مجلس الأمة لا يتعدى 20 قانونًا، لا سيما أن اللجنة أحالت ما يقارب 4 إلى 5 قوانين اختصاص وأدرجت على جدول أعمال الجلسات والقادم أكثر، لذلك اللجنة التشريعية لم تتأخر أو تتوان في عملها. ومن جهته أكد وكيل وزارة الداخلية الفريق محمود الدوسري أن وزارة الداخلية رفضت جميع الاقتراحات التي تنص على تخفيض مدة السجن، ولا سيما تخفيض حكم الحبس المؤبد إلى 25 سنة حيث إنها لن تكون عقوبة رادعة.

وأضاف الدوسري "رفضنا كذلك تخفيض عقوبة سنة السجن إلى 9 أشهر لأنه يربك الحسابات الخاص بسنوات السجن، فضلًا عن أنه ليس من اختصاص وزارة الداخلية، إضافة إلى وجود امتيازات أخرى يستطيع السجين الحصول عليها منها تخفيض سنوات السجن.(

«الجمارك»

الجمركية، لافتاً إلى أن وضع "الطبالي" أو "حملات للبضائع" التي تقل وزنها عن طنين يعيق عمليات تفريغ الحاويات، ويعيق أيضا المفتشين للقيام بمهام عمله في التدقيق على محتويات الحاويات، مشدداً على ضرورة وضع "الطبالي" لتجنب الغرامات المقررة والمقدرة بنحو 80 دينار لكل حاوية غير ملتزمة بالضوابط.

وأعلن الحربي، عن إجراءات جديدة يتم من خلالها تحديد مسارات للحاويات التي تحوي مواد غذائية معرضة للتلف وأخرى لخلاف ذلك بحيث يتم تسهيل دخول البضائع المواد الغذائية والخضروات لتصل الى المستهلك بصورة مرضية وبما لا يتعارض مع اجراءات التفتيش.